القرار ١٩٧٧ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٥١٨ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٨١٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛

وإذ يؤكد من جديد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ووسائل إيصالها، يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين؛

وإذ يؤكد من جديد ضرورة أن تمثل جميع الدول الأعضاء امتثالاً تاماً لالتزاماتها وتعهداتها المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بجميع جوانبه؛

وإذ يؤكد من جديد أنه ينبغي ألا يعوق منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية التعاون الدولي لتسخير المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية، وأنه ينبغي في الوقت نفسه ألا تستغل أهداف الاستعمال السلمي غطاءً للانتشار؛

وإذ لا يزال يساوره بالغ القلق إزاء التهديد الذي يشكله الإرهاب ومخاطر حيازة جهات من غير الدول، لأسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية ووسائل إيصالها، أو استحداثها لها أو الاتجار بها أو استعمالها؛

وإذ يعيد تأكيد عزمه على اتخاذ إجراءات ملائمة وفعالة ضد أي تهديد للسلام والأمن الدوليين من جراء انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

وفقا لمسؤولياته الأساسية، على نحو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة؛

وإذ يعيد تأكيد ما قرره من أن أيا من الالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لا تحمل أي تفسير يتعارض مع حقوق والتزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، أو يغير تلك الحقوق والالتزامات، أو يغير مسؤوليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛

وإذ يلاحظ أن التعاون الدولي بين الدول، وفقا للقانون الدولي، ضروري لمكافحة الاتجار غير المشروع من جانب جهات من غير الدول في الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد؛

وإذ يعترف بضرورة تعزيز التنسيق بين الجهود المبذولة على الصعيد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية، حسب الاقتضاء، لتعزيز المواجهة العالمية للتحدي الخطير والتهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها على السلام والأمن الدوليين؛

وإذ يشدد على ضرورة أن تتخذ الدول جميع التدابير الوطنية الملائمة وفقا لسلطاتها وتشريعاتها الوطنية، وبما يتفق مع القانون الدولي، لتعزيز الرقابة على الصادرات، ومراقبة السبل المتاحة لتنفيذ عمليات النقل غير المادي للتكنولوجيا والوصول إلى المعلومات التي يمكن استخدامها في مجال أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، من أجل منع تمويل الانتشار وإيصال الشحنات وتأمين المواد الحساسة؛

وإذ يؤيد العمل الذي اضطلعت به فعلا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المشار إليها فيما يلي باسم لجنة القرار ١٥٤٠، وفقا لبرامج عملها، بما في ذلك إنشاء أفرقة عاملة لتيسير تنفيذ برنامج العمل؛

وإذ يسلم بالتقدم الذي أحرزته الدول في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ويلاحظ في الآن ذاته أن الدول اتخذت عددا أقل من التدابير بشأن بعض المجالات التي يشملها القرار؛

وإذ يؤيد أيضا الأنشطة القيّمة التي قامت بها لجنة القرار ١٥٤٠ مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة؛

وإذ يحيط علما بالجهود الدولية المبذولة من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك الجهود المبذولة لمنع تمويل الأنشطة المتصلة بالانتشار، **وإذ يضع في الاعتبار** توجيهات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية؛

وإذ يلاحظ أن الدول لم تقدم جميعها إلى لجنة القرار ١٥٤٠ تقاريرها الوطنية عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

وإذ يلاحظ أيضا أن تنفيذ جميع الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الوجه الأكمل، بما يشمل اعتماد قوانين وتدابير وطنية تكفل تنفيذ هذه القوانين، إنما هو مهمة طويلة الأجل تتطلب جهودا متصلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛

وإذ يقر، في ذلك الصدد، بأهمية الحوار بين لجنة القرار ١٥٤٠ والدول الأعضاء، ويشدد على أن الاتصال المباشر يمثل وسيلة فعالة من وسائل ذلك الحوار؛

وإذ يقر بأن العديد من الدول لا تزال بحاجة إلى المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وإذ يؤكد أهمية تزويد الدول، بناء على طلبها، بالمساعدة الفعالة التي تلي احتياجاتها، وإذ يرحب بدور المنسق والميسر الذي تضطلع به لجنة القرار ١٥٤٠ في هذا الصدد؛

وإذ يشدد، في هذا الصدد، على ضرورة تعزيز المساعدة والتعاون فيما بين الدول، وبين لجنة القرار ١٥٤٠ والدول، وبين لجنة القرار ١٥٤٠ والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، فيما يتعلق بمساعدة الدول على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

وإذ يقر بأهمية التقدم المحرز نحو تحقيق غايات وأهداف مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٠ بوصفه إسهاما في التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

وإذ يدعو الدول إلى العمل معاً على وجه السرعة من أجل منع أعمال الإرهاب النووي وقمعها بسبل منها تعزيز التعاون وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة على أكمل وجه، وعن طريق اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز الإطار القانوني القائم بغية ضمان المحاسبة الفعلية لمن يرتكبون جرائم في مجال الإرهاب النووي؛

وإذ يؤيد الاستعراض الشامل لسنة ٢٠٠٩ بشأن حالة تنفيذ القرار ١٥٤٠، وإذ يحيط علما بالنتائج والتوصيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية للاستعراض؛

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يكرر تأكيد ما قرره وما طلبه في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ويشدد من جديد على أهمية أن تنفذ جميع الدول ذلك القرار بالكامل؛

٢ - يقرر تمديد ولاية لجنة القرار ١٥٤٠ لمدة عشر سنوات حتى

٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢١؛

٣ - **يقرر** أن تجري لجنة القرار ١٥٤٠ استعراضا شاملا لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بعد مرور خمس سنوات على تجديد ولايتها وقبل تجديدها، يتضمن، إذا لزم الأمر، توصيات بشأن إدخال تعديلات على الولاية، وأن تقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن استنتاجات الاستعراضين، **ويقرر**، بناء على ذلك، أن يجري الاستعراض الأول قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

٤ - **يقرر مرة أخرى** أنه ينبغي للجنة القرار ١٥٤٠ أن تقدم برنامج عمل سنويا إلى مجلس الأمن قبل نهاية كل شهر أيار/مايو، **ويقرر** أن يعد برنامج العمل المقبل قبل ٣١ أيار/مايو ٢٠١١؛

٥ - **يقرر** مواصلة توفير مساعدة الخبراء للجنة القرار ١٥٤٠، ولهذا الغرض:

(أ) **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ، بالتشاور مع لجنة القرار ١٥٤٠، فريقا من ثمانية خبراء على الأكثر ("فريق الخبراء")، يتصرف بتوجيه من اللجنة وفي إطارها، ويتشكل من أفراد لديهم من التجارب والمعارف ما يكفي لتوفير الخبرة إلى اللجنة من أجل مساعدة اللجنة في الاضطلاع بولايتها بموجب القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨) وبموجب هذا القرار، بسبل منها تيسير المساعدة الرامية إلى تحسين تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

(ب) **يطلب** في هذا الصدد إلى لجنة القرار ١٥٤٠ أن تنظر في توصيات خاصة باللجنة وفريق الخبراء بشأن الخبرة المطلوبة والتمثيل الجغرافي الموسع وأساليب العمل والطرائق والهيكلة، بما في ذلك النظر في جدوى أفراد منصب تنسيق وقيادة لفريق الخبراء، وأن تقدم تلك التوصيات إلى مجلس الأمن في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١ على أبعد تقدير؛

التنفيذ

٦ - **يطلب من جديد** إلى جميع الدول التي لم تقدم بعد أول تقرير لها عن الخطوات التي اتخذتها أو التي تعتزم اتخاذها تنفيذها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أن توافي اللجنة بذلك التقرير دون تأخير؛

٧ - **يشجع مرة أخرى** جميع الدول التي قدمت تلك التقارير على أن توفر، في الوقت المناسب أو بناء على طلب لجنة القرار ١٥٤٠، معلومات إضافية عن تنفيذها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك معلومات تقدم طوعا عن الممارسات الفعالة للدول؛

٨ - يشجع جميع الدول على أن تعد طوعاً خطط عمل وطنية للتنفيذ بمساعدة لجنة القرار ١٥٤٠، حسب الاقتضاء، ترسم أولوياتها وخططها فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الرئيسية من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأن تقدم تلك الخطط إلى لجنة القرار ١٥٤٠؛

٩ - يقرر أن تواصل لجنة القرار ١٥٤٠ تكثيف جهودها للنهوض بتنفيذ جميع الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالكامل من خلال برنامج عملها الذي يشمل جمع المعلومات المتعلقة بحالة تنفيذ الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وبمساعدتي الدعوة والحوار والمساعدة والتعاون التي تبذلها الدول ودراسة تلك المعلومات بشكل عام؛ ويتصدى، بوجه خاص، لجميع الجوانب المذكورة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ من ذلك القرار التي تشمل (أ) المساءلة، (ب) الحماية المادية، (ج) الضوابط الحدودية وجهود إنفاذ القانون، (د) الضوابط الوطنية على الصادرات والشحنات العابرة، بما في ذلك الضوابط على توفير الأموال والخدمات من قبيل تمويل تلك الصادرات والشحنات العابرة؛ ويتضمن، حسب الحاجة، أولويات محددة لعملها، مع مراعاة استعراضها السنوي بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يعد بمساعدة فريق الخبراء قبل نهاية كل شهر كانون الأول/ديسمبر؛

١٠ - يبحث لجنة القرار ١٥٤٠ على المضي في التواصل بنشاط مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة من أجل تعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الفعالة في المجالات التي يشملها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بالاستعانة على وجه الخصوص بالمعلومات التي تقدمها الدول وبالأمثلة الناجحة في مجال تقديم المساعدة، وعلى أن تتولى الاتصال بشأن البرامج المتاحة التي يمكن أن تيسر تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، مع وضعها في الاعتبار فائدة المساعدة المصممة حسب الحاجة في التنفيذ الفعلي للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على المستويات الوطنية.

١١ - يشجع في هذا الصدد لجنة القرار ١٥٤٠ على أن تباشر، بدعم من الخبرة اللازمة ذات الصلة، حواراً نشطاً مع الدول بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بطرق منها القيام بزيارات إلى الدول بناء على دعوة منها؛

١٢ - يطلب إلى لجنة القرار ١٥٤٠ أن تقوم، بدعم من فريق الخبراء، بتحديد الممارسات والنماذج والتوجيهات الفعالة من أجل وضع مصنف بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والنظر في وضع دليل مرجعي في عنه تستخدمهما الدول طوعاً في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ويشجع في هذا الصدد لجنة القرار ١٥٤٠، على أن تستعين أيضاً، وفقاً لتقديرها، بالخبرة ذات الصلة، بما في ذلك خبرة المجتمع المدني والقطاع الخاص، بعد الحصول، حسب الاقتضاء، على موافقة الدول المعنية بهما؛

المساعدة

١٣ - يشجع الدول التي لديها طلبات للمساعدة على أن توجهها إلى لجنة القرار ١٥٤٠، ويشجعها على أن تستخدم لهذا الغرض نموذج المساعدة الخاص باللجنة المعد لهذا الغرض؛

١٤ - يبحث الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة على القيام، حسب الاقتضاء، بإبلاغ اللجنة بالمجالات التي يمكن لها تقديم المساعدة فيها؛ **ويطلب** إلى الدول وتلك المنظمات أن توافي لجنة القرار ١٥٤٠ بجهة الاتصال لأغراض المساعدة بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، إن لم تكن قد فعلت ذلك سابقاً؛

١٥ - يبحث لجنة القرار ١٥٤٠ على أن تواصل توطيد دور اللجنة في تيسير تقديم المساعدة التقنية لأجل تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وخاصة بالانكباب بنشاط، بدعم من فريق الخبراء، على مواءمة عروض المساعدة وطلباتها بوسائل مثل إجراء زيارات للدول بناء على دعوة من الدول المعنية، واستخدام نماذج المساعدة أو خطط العمل أو المعلومات الأخرى التي تقدم إلى لجنة القرار ١٥٤٠؛

١٦ - يدعم الجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة القرار ١٥٤٠ لضمان عملية مساعدة منسقة وشفافة تقدم في الوقت المناسب وفي شكل جاهز المعلومات المتاحة إلى الدول التي تطلب المساعدة والدول المستعدة لتقديمها؛

١٧ - يشجع على عقد اجتماعات بشأن قضايا المساعدة بمشاركة لجنة القرار ١٥٤٠، بين الدول المستعدة لتقديم المساعدة، والدول التي تطلب المساعدة، والدول المهتمة الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

١٨ - **يطلب** إلى المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة أن تقوم، بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، بتعيين جهة اتصال أو منسق لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وموافاة لجنة القرار ١٥٤٠ بذلك، **ويشجعها** على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع لجنة القرار ١٥٤٠ بشأن المساعدة الفنية وجميع المسائل الأخرى ذات الصلة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

١٩ - **يكور تأكيد** الحاجة إلى مواصلة تحسين التعاون الجاري بين لجنة القرار ١٥٤٠، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة

الإرهاب، بسبل منها، حسب الاقتضاء، تعزيز تبادل المعلومات، والتنسيق بشأن الزيارات إلى الدول، كل في إطار ولايته، والمساعدة التقنية وسائر المسائل التي تهم اللجان الثلاث جميعها؛ ويعرب عن اعترامه بتقديم التوجيه للجان فيما يتعلق بالمجالات ذات الاهتمام المشترك من أجل تنسيق جهودها على نحو أفضل؛

الشفافية والدعوة

٢٠ - **يطلب** إلى لجنة القرار ١٥٤٠ أن تواصل القيام باتخاذ التدابير وتنفيذ الأنشطة لتحقيق الشفافية، عن طريق جملة أمور منها الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموقع الإلكتروني للجنة، و**يحث** اللجنة على عقد اجتماعات منتظمة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء، بمشاركة فريق الخبراء، بشأن أنشطة اللجنة والفريق المتعلقة بالأهداف المذكورة أعلاه؛

٢١ - **يطلب** إلى لجنة القرار ١٥٤٠ أن تواصل تنظيم مناسبات دعوية بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمشاركة فيها على الصعيد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وحسب الاقتضاء، على الصعيد الوطني، وأن تعزز تركيز جهود الدعوة هذه على قضايا مواضيعية وإقليمية محددة تتصل بالتنفيذ؛

الإدارة والموارد

٢٢ - **يسلم** بأن تنفيذ ولاية لجنة القرار ١٥٤٠ يتطلب دعماً مستمراً وموارد كافية، وتحقيقاً لهذه الغاية:

(أ) **يؤيد** الدعم الإداري واللوجستي القائم المقدم إلى لجنة القرار ١٥٤٠ من مكتب شؤون نزع السلاح، ويقرر أنه ينبغي على اللجنة أن تقدم، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تقريراً إلى المجلس عن إمكانية تعزيز هذا الدعم، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرة الإقليمية للمكتب على دعم تنفيذ القرار على الصعيد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية؛

(ب) **يدعو** الأمانة العامة إلى توفير الخبرة الكافية لدعم أنشطة لجنة القرار ١٥٤٠ على النحو المبين في هذا القرار والحفاظ عليها؛

(ج) **يشجع** الدول القادرة على توفير الموارد لمكتب شؤون نزع السلاح من أجل مساعدة الدول في تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ على القيام بذلك، وإتاحة المساهمات "العينية" أو التدريب المجاني والخبرة للجنة القرار ١٥٤٠ لمساعدة فريق الخبراء على تلبية طلبات المساعدة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال؛

(د) يدعو لجنة القرار ١٥٤٠ إلى النظر، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، في استحداث طرق لاستغلال الخبرات والحفاظ عليها، بما في ذلك، بشكل خاص، خبرات أعضاء فريق الخبراء السابقين التي يمكن إتاحتها لبعثات محددة ولأغراض المساعدة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

(هـ) يبحث لجنة القرار ١٥٤٠ على مواصلة تشجيع تقديم التبرعات المالية والاستفادة منها بشكل كامل لمساعدة الدول في تحديد وتلبية احتياجاتها لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ويطلب إلى لجنة القرار ١٥٤٠ أن تقوم، وفقاً لتقديرها، بتعزيز كفاءة وفعالية استخدام آليات التمويل القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة؛

٢٣ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.